خطة التجميع ٢٠٠٧: مخطط ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل

د. محمد جمال الدين العلوي

أستاذ مساعد/ كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل

مستخلص البحث

تضمن المشروع الامريكي (خارطة الطريق) تسوية دائمة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وإقامة دولة فلسطينية تعيش الى جانب إسرائيل بحدودٍ آمنة، إلا أن الساسة الإسرائيليين تهربوا من الالتزام بمشروع التسوية الدائمية، واتجهوا نحو اعتماد سياسة التسوية المرحلية. بدءاً من خطة شارون (فك الارتباط) في غزة، ومن ثم خطة الفصل الجديدة التي أعلنها ايهود أولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية والتي سميت بـ (خطة التجميع) والتي تضمنت الانسحاب أحادي الجانب من بعض المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بهدف ترسيم حدود دائمة لإسرائيل. وقد حضيت هذه الخطة بضمانات أمريكية.

وعلى الرغم من استبعاد وتجاهل الجانب الفلسطيني (أحد أطراف الصراع) عن مدار بحث الخطة، فإن الجانب الفلسطيني قادر على فرض ذاته حتى على الموقف الاسرائيلي مهما كان، إذا عرف كيف يوحد نفسه ويصوغ موقفه ويبلور طريقه في استعادة حقه في أرض فلسطين.

مقدمة

منذ أن قسمت الأمم المتحدة فلسطين عام ١٩٤٧، بين السكان الفلسطينيين الأصليين والمستوطنين الصهاينة، وأقيم الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨، وظهر الصراع العربي– الصهيوني، برز اهتمام دولي لتسوية هذا الصراع سواء من قبل الأمم المتحدة أو المشاريع والمؤتمرات والاتفاقات التي كان آخرها مخطط التسوية الدائمية من خلال المشروع الأمريكي الذي عرف بـ (خارطة الطريق)، إلا أن الكيان الصهيوني اعتمد التسوية المرحلية من

خلال إجراءات أحادية الجانب لفك الارتباط بين الفلسطينيين والإسرائيليين والانسحاب من بعض المستوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية، ويركز البحث على خطة التسوية المرحلية، خطة ايهود اولمرت التي سميت بـ (خطة التجميع) وآفاق تطبيقها.

أهمية البحث: تأتي أهمية البحث في التعرف على خطة التجميع وعن أية حدود سوف يتم الانسحاب منها، وأي مستوطنات سيتم إخلائهم والى أين.... وكذلك على المواقف المحلية والإقليمية والدولية من الخطة.

فرضية البحث: يحاول البحث التحقق من فرضية محددة مفادها مدى إمكانية نجاح خطة التسوية المرحلية المتمثلة بـ (خطة التجميع) كخطة فك الارتباط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في الضفة الغربية وكيف تعمل على ترسيم حدود دائمة لإسرائيل من وجهة نظر ايهود اولمرت رئيس الحكومة الإسرائيلية.

منهجية البحث: لأغراض تحقق فرضية البحث، اعتمد على أكثر من منهج، حيث اعتمد على المنهج الوصفي المبني على وصف الظاهرة السياسية باعتبار أن خطة التجميع ظاهرة سياسية جديدة في موضوع تسوية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي عن طريق التسوية المرحلية أحادية الجانب– وعلى منهج "الطريقة المقارنة" للمقارنة بين التسوية الدائمية للصراع المتمثلة بمشروع خارطة الطريق، وعلى منهج "الطريقة السلوكية" الذي يركز الاهتمام على تعامل الساسة مع المواقف السياسية، لبيان سياسة اولمرت للتعامل مع موضوع تسوية الصراع، وكذلك اعتمد البحث التحليل البنيوي الوظيفي لاختيار موضوع خطة التجميع كواقعة معينة ووصفها وتفسيرها وبيان المواقف منها وآفاق تطبيقها، وما يتوصل إليه البحث من رأي حولها.

هيكلية البحث: تضمن البحث مبحثين فضلاً عن مقدمة وخاتمة، عرض المبحث الأول التسوية الدائمية والمرحلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال (خارطة الطريق) و (خطة فك الارتباط في غزة)، أما المبحث الثاني فقد خصص لبحث ودراسة خطة التجميع من خلال ماهية هذه الخطة وأبعادها وإمكانية تطبيقها والمواقف منها، وانتهى البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات.

المبحث الاول: التسوية الدائمية والمرحلية

حظيت قضية فلسطين منذ عام ١٩٤٨ باهتمام عالمي اثر معالجة الامم المتحدة لهذه القضية، وتركز الاهتمام على إنهاء الانتداب البريطاني وتقرير المصير الذي تمثل بتقسيم ارض فلسطين بين السكان العرب الأصليين والمستوطنين الصهاينة، وأصبحت قضية فلسطين بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨.... تعرف من خلال أجهزة الإعلام بـ "الصراع العربي الصهيوني"، وكانت منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الستراتيجية من حيث الموقع الجغرافي والاحتياطي الهائل من النفط المصدر الرئيس للطاقة ساحة هذا الصراع، وكانت هذه المنطقة آنذاك موضع اهتمام القوتين العظميين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي)[١].

وكان هذا الاهتمام يصل الى حد المواجهة المباشرة بينهما، وقامت الأمم المتحدة بمعالجة قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني باتخاذ إجراءات وتشكيل لجان وإصدار قرارات من الجمعية العامة ومجلس الامن الدولي، لإيجاد حل لهذه القضية[٢].

فضلاً عن ذلك فقد طرحت مشاريع كثيرة وعقدت مؤتمرات بشان تسوية هذه القضية كان أهمها مؤتمر مدريد للسلام عام (١٩٩١)، كما عقدت اتفاقات كثيرة بشان التسوية منها، ما يسمى بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩[٣].

وقد تيسر فيما بعد للفلسطينيين (منظمة التحرير الفلسطينية)، المبادرة خلال المدة (١٩٧٩ – ١٩٩٣ للتسوية ليتوصلوا مع الكيان الصهيوني الى ما يسمى فيما بعد باتفاقيات اوسلو (١٩٩٣)[٤].

ومنذ حرب تشرين (١٩٧٣)، أخذت الولايات المتحدة تعمل على إبعاد كل من الاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة، وتنفرد في عملية إدارة وتسوية الصراع العربي – الصهيوني، لأهداف عديدة في مقدمتها فرض السيطرة والنفوذ في منطقة الشرق الأوسط وضمان تدفق النفط وتحقق امن واستمرار وجود الكيان الصهيوني في هذه المنطقة[٥].

وكان آخر مشاريع التسوية الأمريكية هو مشروع (خارطة الطريق)، الذي يهدف الى تسوية دائمية وشاملة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي[٦]، وبما أن الكيان الصهيوني غير معني في تسوية دائمية مع الفلسطينيين فقد توجه ساسة إسرائيل خاصة (ارئيل شارون، ايهود اولمرت) باعتماد سياسة التسوية المرحلية من خلال إجراءات أحادية الجانب، أي سياسة فك الارتباط والانسحاب من المستوطنات الصهيونية المقامة في قطاع غزة والضفة الغربية[٧].

ويتناول هذا المبحث التسوية الدائمية (خارطة الطريق)، والتسوية المرحلية (خطة فك الارتباط- غزة).

أولاً: التسوية الدائمية: (خارطة الطريق)

في ١٠ / تشرين الثاني /٢٠٠١، قام الرئيس الأمريكي جورج بوش بإلقاء خطاب في الأمم المتحدة، ضمنه نصاً هو الأول من نوعه في تاريخ السياسة الأمريكية الشرق أوسطية منذ عام ١٩٤٧، وذلك من حيث تبنيه لمبدأ قيام دولة فلسطين الى جانب إسرائيل[٨]. وبناءً على ذلك تبنى مجلس الأمن القرار ذي الرقم (١٣٩٧) في ١٢/ آذار/٢٠٠٢[٩]، وهو أول قرار من نوعه منذ قرار تقسيم فلسطين (رقم ١٨١ عام ١٩٤٧)، يؤكد على رؤية تتوخى

وجود منطقة تعيش فيها دولتان، فلسطين وإسرائيل جنباً الى جنب ضمن حدود آمنة معترف بها[١٠].

وفي مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في بيروت (لبنان) للفترة ٢٧-٢٨/آذار/٢٠٠٢، اقر المؤتمر خطة السلام التي طرحتها المملكة العربية السعودية، والتي نصت على اعتبار الصراع العربي- الإسرائيلي منتهياً وإنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلام شامل إذا قامت إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة والتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار مجلس الأمن (١٩٩٤)، والقبول بقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد حزيران عام ١٩٦٧ وتكون القدس الشرقية عاصمتها[١١].

وفي ٢٤/حزيران /٢٠٠٢، ألقى الرئيس الأمريكي جورج بوش خطاباً[١٢]، طرح فيه خطوطاً عريضة لعملية سياسية تؤدي الى وضع نهاية للصراع وتهدف الى تسوية شاملة بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، تقوم على أساس دولتين، دولة فلسطينية مستقلة ديمقراطية قادرة على البقاء وتعيش جنباً الى جنب بسلام وامن مع إسرائيل وجيرانها بحلول العام ٢٠٠٥[١٣].

وكان ها الخطاب بمثابة الواقعة التي أطلقت سلسلة طويلة من المشاورات والنقاشات الدولية، والتي ما لبثت أن تمخضت عن تشكيل ما أصبح يعرف بـ اللجنة الرباعية التي ضمت: الولايات المتحدة الأمريكية، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوربي، روسيا الاتحادية. وقد عهد الى اللجنة الرباعية مهمة ترجمة الأفكار الأمريكية الى خطة متكاملة للتسوية أصبحت تعرف منذ ذلك الوقت باسم (خارطة الطريق) والتي صدرت مسودتها الأولى في ١٥/تشرين الأول/ ٢٠٠٢[١٤].

وقد لقيت المسودة الأولى اعتراضات فلسطينية وإسرائيلية[١٥]، حيث ما لبثت الإدارة الأمريكية أن عمدت من خلال اللجنة الرباعية الى إصدار مسودة ثانية في ٢٢/كانون الأول/٢٠٠٢ وتحديد موعد تطبيقها في كانون الأول ٢٠٠٢، إلا أن الإدارة الأمريكية عادت وأعلنت عن تأجيل ذلك الى ما بعد انتخابات الكنيست الإسرائيلي السادس عشر وتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة في شهر شباط ٢٠٠٣[١٦].

وفي ١/ مايس/٢٠٠٣، تم تسليم المسودة الثالثة من خارطة الطريق الى كل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وهي مطابقة للمسودة الثانية[١٧]. وقد أعلن الجانب الفلسطيني موافقته الرسمية عليها في ٢/ مايس/٢٠٠٣[١٨] (على الرغم من كونه قد أعلن في شهر تشرين الأول عام ٢٠٠٢ بان الخطة لا تلبي الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطيني)، وتلكأ الجانب الإسرائيلي في الإعلان عن موافقته الرسمية حتى ٢٠/مايس/٢٠٠٣[١٩].

بشكل عام، فان خطة خارطة الطريق هي، خارطة طريق محفوف بالمخاطر والتحديات والعقبات، وموضوع تطبيقها يتطلب من الجانب الإسرائيلي التخلي عن الكثير من المخادعة، كما يتطلب من الجانب الفلسطيني التحلي بالشجاعة والمثابرة والقدرة على تخطي العقبات وتحويل السلبيات الى ايجابيات[٢٠].

ثانياً: التسوية المرحلية: (خطة فك الارتباط – قطاع غزة)

إن خارطة الطريق كانت تهدف الى تسوية دائمية نهائية شاملة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وفق البرنامج السلمي المعروف والقائم على أساس مبدأ دولتين لشعبين على أساس حدود ١٩٦٧، لكن الساسة الإسرائيليين يرون بديلاً عن التسوية الدائمية حلا مرحلياً[٢١]، ويعتبر ارئيل شارون من أكثر

القادة الإسرائيليين وضوحاً في التعبير عن أفكاره وآرائه السياسية وعن السياسة التي يجب على إسرائيل إتباعها لتحقيق أهدافها، فمنذ أن تولى رئاسة الحكومة الإسرائيلية عام ٢٠٠٣ بعد انتخابات الكنيست السادسة عشر، أكد أن الوقت لم يحن لعقد سلام شامل مع الفلسطينيين، واقترح حلاً مرحلياً طويل الأمد يستمر فترة زمنية لعقد ونصف العقد من السنوات وسعى شارون لعرض هذا الحل على الفلسطينين(٢٢).

ويرى شارون ضرورة إقامة نظام فصل عنصري في فلسطين التاريخية، ووفق رؤيته تنسحب إسرائيل من داخل قطاع غزة، ومن ٤٢% من الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام ١٩٦٧، وفي المقابل تضم إسرائيل الأراضي الفلسطينية التي أقيمت عليها المستوطنات، وكذلك تضم ما احتلتها من مناطق أخرى في الضفة الغربية(٢٣).

ولقيت خطة شارون معارضة قوية وفعالة داخل إسرائيل من القوى والأحزاب السياسية، خاصة حزب الليكود واليمين المتطرف(٢٤).

ودخلت الولايات المتحدة في مفاوضات طويلة مع شارون حول خطته، وقد تمحورت هذه المفاوضات حول الثمن الذي ستدفعه الإدارة الأمريكية للطرف الذي يجمد الخطة الأمريكية (خارطة الطريق). ودارت المفاوضات الإسرائيلية الأمريكية حول مضامين رسالة الضمانات الأمريكية: وأحرزت إسرائيل انجازاً هاماً، فقد استجاب الرئيس الأمريكي جورج بوش في تلك الرسالة التي بعثها الى شارون على شكل بيان رئاسي لمعظم المطالب الإسرائيلية.

واهم ما تضمنته رسالة الضمانات، هو تبني الولايات المتحدة خطة فك الارتباط من جانب واحد ووضعها على رأس الأجندة السياسية لسنوات طويلة، وجعلتها عمليا، وان لم يكن رسمياً، الخطة الوحيدة القائمة على

الساحة والمفروض على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التعاطي معها وبذلك تكون قد جمدت خارطة الطريق[٢٥].

وجاءت وثيقة فك الارتباط على شكل رسالة وجهها شارون الى الرئيس الامريكي بوش في (١٤/نيسان/٢٠٠٤)، واكد شارون في مقدمة الوثيقة على "ان اسرائيل ملتزمة بالعملية السلمية وتتطلع نحو تسوية متفق عليها، على قاعدة مبدأ دولتين لشعبين، دولة إسرائيل كدولة للشعب الصهيوني ودولة فلسطين للفلسطينيين"[٢٦]، وبرر شارون خطته بقوله: "إن إسرائيل توصلت الى استنتاج بأنه ليس ثمة شريك فلسطيني اليوم يمكن التقدم معه في عملية سلمية متبادلة وان الخطة مشروطة بتعاون فلسطيني وأنها ستنقل إسرائيل الى واقع أفضل وان إسرائيل ستنسحب من قطاع غزة ومن أجزاء شمال الضفة الغربية"[٢٧]، كما أكد على أن إسرائيل ستخلي قطاع غزة بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية القائمة[٢٨]، باستثناء خط الحدود بين قطاع غزة ومصر، وأضاف شارون انه عند انتهاء عملية الانسحاب من قطاع غزة لن يكون أساس للزعم بان قطاع غزة هو منطقة محتلة[٢٩] .

ساهمت عدة عوامل في التأثير على شارون لطرح خطته وفك الارتباط من جانب واحد وأبرزها:

١- الخشية من أن تواجه إسرائيل وضعا يسعى المجتمع الدولي الى فرض حل على إسرائيل والمتمثل في (خارطة الطريق).
٢- فشل إسرائيل في كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتواصل الانتفاضة الفلسطينية وما حققته من انتصارات وأضرار لإسرائيل منظورة وغير منظورة.
٣- خشية شارون مما يعرف صهيونيا (الخطر الديمغرافي)[٣٠].

وفي كانون الأول عام ٢٠٠٣ أعلن شارون تنفيذ خطته وبدأ بتطبيقها في صيف عام ٢٠٠٥ حيث أعلن الانسحاب من مستوطنة نتسريم وبعد ذلك قرر الانسحاب الأحادي الجانب من جميع المستوطنات في قطاع غزة[٣١].

لقد انسجمت خطة فك الارتباط من جانب واحد مع ستراتيجية شارون الساعية الى إقامة نظام فصل عنصري في الأراضي الفلسطينية. ومن اجل ان يحقق شارون أهدافه أولى أهمية قصوى لعلاقاته مع الولايات المتحدة بحيث نسق كل خطوة يخطوها في عملية الانسحاب مع الإدارة الأمريكية، وفي ظل هذه العلاقة وحماية الولايات المتحدة قامت الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ سياسة عدوانية تسعى على ارض الواقع الى إقامة نظام فصل عنصري، وشمل ذلك بناء جدار الفصل، تعزيز الاستيطان، زيادة الاستيطان العشوائي، شق الطرق لاستعمال المستوطنين وحصار الفلسطينيين في بيوتهم ومنعهم من استعمال الكثير من طرق المواصلات[٣٢].

أسهمت مجموعة من العوامل في تجميد التسوية الدائمية المتمثلة بـ (خارطة الطريق) وجعل التسوية المرحلية المتمثلة بخطة شارون اللعبة الوحيدة في مدينة غزة واهم هذه العوامل هي:

١- علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة.
٢- ضعف الموقف العربي.
٣- عدم وجود معارضة إسرائيلية حقيقية لشارون خارج حزبه (الليكود آنذاك).
٤- عدم وجود ستراتيجية نضالية فلسطينية موحدة تتفق على الهدف الذي سعي الفلسطينيون لتحقيقه وعلى وسائل النضال التي يتوجب إتباعها لتحقيق الهدف[٣٣].

وبعد تنفيذ شارون لخطته صدر كتاب إسرائيلي "كيد مرتد" لمؤلفيه الصحفيين البارزين عوفر شيلح ورفيف دروكر، استعرض فيه المؤلفان خطة فك الارتباط من كل جوانبها وانتقدا شارون لإقدامه على هذه الخطة، وقد كشف الكتاب عن حقيقة وهي أن خطة فك الارتباط، ليست مبادرة

سلمية بل هروباً من قطاع غزة نتيجة فشل الاحتلال الإسرائيلي في إخضاع الانتفاضة الفلسطينية[٣٤].

ولقد قام كثير من المفكرين والكتاب والباحثين بنشر كتابات عديدة عن خطة فك الارتباط، تم فيها استعراض أبعاد الخطة من كل الجوانب ونتائج تطبيقها خاصة الاقتراحات الأمريكية والأوربية لدمج خارطة الطريق واتفاقية اوسلو بعد فك الارتباط[٣٥].

وهكذا فان خطة شارون المتمثلة بالانسحاب آحادي الجانب من قطاع غزة هي خطة تسوية مرحلية بديلة عن الخطة الدائمية الشاملة لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وقد نتج عنها:

١. انفراد الساسة الإسرائيليين بتنفيذ خطط وسياسات مرحلية حين استلامهم السلطة.
٢. قوة الانتفاضة الفلسطينية أعطى لخطة شارون صفة الهروب من المواجهة في قطاع غزة وليس كمبادرة سلمية إسرائيلية.
٣. تجميد التسوية الدائمية المتمثلة بخارطة الطريق.

وبعد مرض وغياب شارون عن السلطة ومجيء ايهود اولمرت على رأس السلطة بعد فوز حزب كاديما بانتخابات الكنيست السابعة عشر اراد اولمرت إكمال مسيرة شارون في الانسحاب أحادي الجانب وذلك بطرحه تطبيق خطة التجميع (الانسحاب أحادي الجانب من الضفة الغربية).

المبحث الثاني: خطة الفصل الجديدة (خطة التجميع)

تم الإشارة في المبحث الأول، بان إسرائيل ليست معنية بأية تسوية دائمية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وان البديل عن التسوية الدائمية حلاً مرحلياً، وهناك مواقف للقادة الإسرائيليين في الساحة السياسية والعسكرية وساحة التخطيط الاستراتيجي في هذا الاتجاه ترى بأنه لا يمكن أن تتوصل إسرائيل في الوقت الحاضر مع الفلسطينيين الى تسوية نهائية وشاملة

دائمية، ولا بد لإسرائيل من التوجه الى تسوية مرحلية باتخاذ إجراءات أحادية الجانب ومن أهم هؤلاء القادة؛ حاييم رامون وزير القضاء والجنرال غيورا ايلاند رئيس مجلس الأمن القومي[٣٦].

وكان حاييم رامون من اول المبادرين الى الحل المرحلي في خطة فك الارتباط الأول في قطاع غزة التي نفذتها حكومة شارون، وان رامون هو من العناصر بالغة التأثير على شارون وايهود اولمرت[٣٧].

وفي مقابلة مع صحيفة (يديعوت احرونوت) بتاريخ ١٩ آيار ٢٠٠٦ قال حاييم رامون؛ "انه يشارك في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ اوسلو وانه التقى مع كل القادة الفلسطينيين بعدة مستويات وأجيال، ولم يجد فلسطينياً واحداً منهم مستعد للتنازل عن حق عودة اللاجئين أو عن القدس الشرقية، لذلك فلا يمكن أن تتوصل إسرائيل الآن مع الفلسطينيين الى تسوية دائمة ولا بد من التوجه الى تسوية مرحلية. فان لم يكونوا مستعدين لذلك، على إسرائيل أن تتجه الى إجراءات أحادية الجانب[٣٨].

أما الجنرال غيورا ايلاند، فقد قال في مقابلة مع صحيفة هارتس بتاريخ ٤/حزيران/٢٠٠٦، "إن التوصل الى تسوية دائمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني في هذه المرحلة هو ضرب من المستحيل" ويواصل القول بان السبب هو "أن الإسرائيليين ليسوا مستعدين للتنازل للفلسطينيين عن الحد الأدنى الذي يطالبون به، وهو دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ تكون عاصمتها القدس الشرقية وضمان حق اللاجئين. وان الفلسطينيين ليسوا مستعدين للتنازل عن الحد الذي تطالب به (إسرائيل) وهو ضم القدس كلها لإسرائيل، و٢٠% على الأقل من مساحة الضفة الغربية والتنازل عن حق عودة اللاجئين الى الأراضي الفلسطينية"[٣٩].

وانطلاقاً من هذا التوجه نحو التسوية المرحلية للقادة الإسرائيليين، وبعد اعتماد شارون خطته المرحلية في فك الارتباط في غزة، فان ايهود اولمرت

عند استلامه السلطة عام ٢٠٠٦ قد اعتمد خطة تسوية مرحلية هي (خطة التجميع). ويتناول هذا المبحث ماهية خطة التجميع وآفاق تطبيقها والموقف منها سواء؛ موقف القوى والمؤسسات الإسرائيلية، الموقف الأمريكي والأوربي، وموقف مصر والأردن.

أولاً: خطة التجميع

في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، أسس ارئيل شارون رسمياً حزب (كاديما) على برنامج الانفصال عن الفلسطينيين[٤٠]، وضم شخصيات اسرائيلية متحالفة من شتى أقطاب الخارطة الحزبية الإسرائيلية؛ حزب العمل (شمعون بيرس، حاييم رامون، داليا ايتسك، حزب شنوى رايخمن) حزب الليكود (يهودا اولمرت، موفاز بار اون) وبعد خمسة أشهر من تاسيسه فاز ايهود بانتخابات الكنيست الإسرائيلي السابعة عشر التي جرت في ٢٨ آذار ٢٠٠٦[٤١].

وعلى اثر ذلك قام ايهود اولمرت بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، وأعلن عن خطة الفصل الجديدة من الضفة الغربية والتي تضمنها برنامجه الانتخابي[٤٢].

وبعد ذلك أقرت الحكومة الإسرائيلية (حكومة اولمرت) يوم ٥/ايار/٢٠٠٦، برنامجها السياسي والأمني المعلن، أكدت فيه سعيها الى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية، وانه إذا لم يتم الوصول الى اتفاق من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين فستقوم الحكومة بتحديد حدودها وتنفيذ خطة فك الارتباط الجديدة (التجميع)[٤٣].

إن كلمة (تجميع)، هي الترجمة الحرفية لكلمة (هتكنسوت) باللغة العبرية، ويطلق عليها أيضاً (خطة الفصل الجديدة) أو (خطة ايهود اولمرت)، ويقصد بهذه الخطة تجميع المستوطنين الصهاينة المنتشرين في المستوطنات الموجودة داخل الضفة الغربية في فلسطين ونقلهم للسكن في

المستوطنات القديمة داخل الكيان الصهيوني المنتشرة على حدود ما قبل العام ١٩٦٧.

وان التعبير الدقيق والقريب الى مضمون الخطة هو "الانسحاب الإسرائيلي الكبير من الضفة الغربية، أو تقليص الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية أو انسحاب مرحلي أو بداية مشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وهذا يعني بداية لمخطط ترسيم الحدود الدائمة لإسرائيل[٤٤].

والهدف المعلن لهذه الخطة هو الانفصال التام عن الفلسطينيين وجعل إسرائيل دولة ذات أكثرية سكانية يهودية مضمونة العيش لعشرات السنوات في المستقبل، وان التفسير لهذا الهدف المعلن للخطة هو من اجل تجنيد الجماهير اليهودية لقبول الخطة وعدم استمرار الارتباط مع الفلسطينيين[٤٥].

إن القضية الأساسية في خطة التجميع هي (مساحة الانسحاب والمستوطنات المنوي إخلاؤها من الضفة الغربية)، وان هذه القضية لم يتم البت بها، إلا أن ايهود اولمرت قال انه شخصياً يعرف بالضبط ما هي الحدود الي يريد الانسحاب منها، إلا انه يرفض الإعلان عن ذلك حتى لا يسبب حرجا للأطراف المشاركة في عملية تسوية الصراع (الفلسطيني الإسرائيلي) ويقصد اولمرت بذلك الأميركيين، وحسب ما نشر عن الخطة فان إسرائيل تخطط انسحاباً يتراوح مابين ٩١%-٩٣% من مساحة الضفة الغربية في الحد الأعلى و ٥٥%- ٦٠% في الحد الأدنى[٤٦].

وعلى الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من هذه المساحة للضفة الغربية فان ايهود أولمرت يبين بأنه سوف يحتفظ بالقدس الشرقية، والكتل الاستيطانية الثمانية الكبرى، وهذه الكتل هي:

١- غور الأردن: ويضم مجموعة كبيرة من المستوطنات تمتد على طول الضفة الغربية من نهر الأردن، في السهول (الاغوار) وعلى التلال

المطلة عليها، وهذه المستوطنات جميعها لا يسكنها سوى ٢٠٠ مستوطن يهودي، وبالنسبة لغور الاردن يقول اولمرت "يجب ان يبقى حدوداً امنية لاسرائيل"[٤٧].

٢- غوش غتصيون: وهي المستوطنات القائمة في الضفة الغربية الجنوبية من بيت لحم.

٣- غوش ارئيل: وهي مجموعة مستوطنات تمتد من عمق الضفة العربية بمسافة ٢٥ كم جنوب خط العرض الواصل بين نابلس وقلقيلية.

٤- معاليه ادويم: هي اكبر المدن الاستيطانية في الضفة الغربية وتقع شرقي القدس الشرقية عند الجبل المطل على طريق أريحا وان المستوطنين فيها يزيد عددهم عن ٤٠ الف نسمة.

٥- جنوبي الجليل: توجد في هذه المنطقة مجموعة كبيرة من المستوطنات الواقعة على الحدود الجنوبية للضفة الغربية .

٦- منطقة رام الله: وتشمل مستوطنات، بيت ايل وعوفره وبسجات زئين المتداخلة مع البلدات الفلسطينية المجاورة لمنطقة رام الله .

٧- جيعات زئيف: تشمل هذه المنطقة عدد قليل من المستوطنات، إلا أن موقعها مهم لأنه يعني توسيع مدينة القدس من الجهة الشمالية الغربية، ويريد ايهود اولمرت اكبر عدد من المستوطنات اليهودية والأراضي في هذه المنطقة لكي يسيطر على الهضاب التي تطل على مطار اللد. بدعوى انه منطقة إستراتيجية لا يجوز أن تبقى بيد الفلسطينيين.

٨- محيط المطار: وهي المنطقة الواقعة وسط الطريق بين رنيتس ونابلس وتضم مستوطنات (عيلي، اريه، عوفريم، فدوئيل)، وعلى الرغم من قلة السكان في هذه المستوطنات الا انها تضم مساحات واسعة من الأراضي[٤٨].

وحسب خطة التجميع ستتحول الضفة الغربية الى ثلاثة كانتونات معزولة عن بعضها البعض، ويجري ربطها ببعضها البعض من خلال الانفاق والجسور والممرات التي ستبقى تحت السيطرة الإسرائيلية[٤٩].

ثانياً: موقف القوى والمؤسسات الإسرائيلية من خطة التجميع

إن التقسيمات التي تضمنتها خطة التجميع (الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية) قابلة للتغير والتبديل حيث أنها خاضعة لحسابات العديد من القوى والمؤسسات السياسية الإسرائيلية التي تحاول إبطال مشروع الخطة كله، وفي حالة عدم النجاح فإنها ستعمل على تقليص مساحة الانسحاب من المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية الى أدنى حد ممكن، وان موقف القوى والمؤسسات السياسية الإسرائيلية المتمثل بـ (الحكومة، الجيش الإسرائيلي والمخابرات، المستوطنون، المعارضة السياسية، الجمهور، فضلاً عن التكاليف المالية)، يعد من أهم العقبات المفروضة امام تطبيق خطة التجميع[٥٠].

١- **موقف الحكومة الإسرائيلية**

يتمثل موقف الحكومة الإسرائيلية بموقف الحزب الرئيسي داخل حكومة اولمرت وهو حزب العمل[٥١] الذي يتحفظ على خطة التجميع ويطالب أن تكون الخطة الخيار الثاني بعد الخيار الأول وهو استنفاذ عملية المفاوضات المباشرة مع السلطة الفلسطينية وتحديداً مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويرى الحزب في حالة فشل هذه المفاوضات المباشرة فانه يوافق على التوجه الى تنفيذ خطة التجميع[٥٢]، ويستند حزب العمل في موقفه هذا على الموقف الأمريكي والأوربي من الخطة كما سنرى.

٢- **الجيش الإسرائيلي والمخابرات**

على الرغم من كون الجيش الإسرائيلي وبقية الدوائر الأمنية الإسرائيلية، حسب القانون الإسرائيلي خاضعة لأوامر الحكومة، ولا يحق لها التدخل في قرارات الحكومة السياسية، إلا أن للجيش والمخابرات رأياً حاسماً تقوله في الجلسات المغلقة وتعرف كيف تسربه الى الخارج عبر الصحافة وغيرها من القنوات. وعلى الرغم من عدم إعلان الجيش والمخابرات عن الرأي الخاص حول خطة التجميع، إلا أن هناك إشارات تدل على المعارضة المبدئية للخطة. وان التعبير الأبرز لهذه المعارضة ما ذكره الجنرال غيورا ايلاند في المقابلة الصحفية مع صحيفة هارتس في ٤/حزيران/٢٠٠٦ فقد رأى أنها خطة إشكالية للغاية، وقال: "كلما كان الانسحاب اقرب الى الشرق يكون عدد المستوطنات التي سيتم إخلاؤها اقل ويكون الصراع الإسرائيلي الداخلي اقل، ولكن في هذه الحالة نخسر التأييد الدولي، وكلما كان الانسحاب أكثر الى الغرب ستكون هناك شرعية دولية اكبر ولكننا سنواجه احد اكبر التحديات لإخلاء ٧٠ الف مستوطن"(٥٣).

٣- المستوطنون

إن جميع المستوطنون اليهود يعارضون خطة التجميع، وإنهم لا يعارضونها من الناحية الإيديولوجية، ولكن يعارضونها من ناحية دفع ثمن التعويضات التي يطالبون بها. وان تكون أكثر من التعويضات المالية التي حصل عليها مستوطنوا قطاع غزة في (خطة شارون الخاصة بفك الارتباط) والتي بلغت بالمعدل (٥٠٠ الف دولار) للعائلة الواحدة. وقد بدأت مجموعات من المستوطنون اليهود في الضفة الغربية بالاستعداد لمجابهة الخطة بالمقاومة؛ فالمتطرفون منهم بدأوا بالاعتداء على المواطنين الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس وغيرها من مناطق الضفة الغربية. والأقل منهم تطرفاً اخذوا يفكرون في سبل مقاومة مسلحة مباشرة مع الشرطة الإسرائيلية، وقوى أخرى مثل مجلس المستوطنات يطالبون الدخول في مفاوضات من اجل تقليص مساحة الانسحاب وتحقيق مكاسب

من الحكومة الإسرائيلية لتحديد عدد المستوطنات ونوعيتها ومساحات نفوذها وغير ذلك[٥٤].

٤- التكاليف المالية للخطة (التمويل)

وفق الحسابات الأولية فان تكاليف رسم وتطبيق برنامج خطة التجميع يبلغ حوالي (١٠٠ مليار شيكل أي ما يعادل ٢٢ مليار دولار)، والسؤال الذي يطرح نفسه، من الذي سيمول هذه التكاليف، حيث أن الإسرائيليين تحدثوا عن التمويل الأمريكي لتنفيذ الخطة، ولكن لا يوجد أي ضمان أن تدفع الولايات المتحدة أي تعويض لإسرائيل عن انسحابها من الضفة الغربية، والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة عندما تعهدت بتمويل الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ (بقيمة ٨٠٠ مليون دولار)، وتمويل خطة فك الارتباط في قطاع غزة (بقيمة ملياري دولار)، فأنها لم تدفع لإسرائيل أي شيء. وان موضوع تغطية تكاليف تطبيق خطة التجميع يشكل أهم عقبة جدية أمامها[٥٥].

٥- المعارضة السياسية

إن المعارضة السياسية الإسرائيلية في كلا طرفيها اليميني واليساري تعارض خطة التجميع، اليسار الإسرائيلي يعتبر الخطة تهربا من مستلزمات عملية تسوية حقيقية دائمية مع الفلسطينيين ويفضلون على هذه الخطة الدخول فورا في مفاوضات مباشرة حول تسوية نهائية، أما اليمين الإسرائيلي، إضافة الى الحجة الأساسية التي يتمسكون بها وهي أن الضفة الغربية هي ارض يهودية لا يجوز التفريط بها للفلسطينيين، فإنهم يرون بان خطة التجميع لن تعود بأية فائدة على إسرائيل بل بالعكس فإنها تضر بالمصالح الوطنية والأمنية، ويعتبر اليمين الإسرائيلي أن المناطق التي سيتم الانسحاب منها وفق الخطة ستصبح بيد "حماس"[٥٦]. وكما قال بنيامين

نتنياهو رئيس حزب الليكود الحالي في انتخابات الكنيست السابعة عشر (٢٠٠٦)؛ "إن الجهة الوحيدة التي ستستفيد من خطة اولمرت هي حركة حماس[٥٧]، لأنها ستظهر أمام الشعب الفلسطيني وكأنها حققت انتصاراً بانسحاب إسرائيل من مناطق جديدة في الضفة الغربية من دون أدنى ثمن[٥٨].

٦- الجمهور الاسرائيلي

طرح اولمرت مشروع خطة التجميع ضمن برنامجه الانتخابي لانتخابات الكنيست السابعة عشر عام (٢٠٠٦)، ومن ثم قام حزب اولمرت (كاديما)، بإجراء استطلاع رأي حول مشروع خطة التجميع وكانت نتائج الاستطلاع التي نشرت في موقع الحزب على الانترنيت في (٧/حزيران/ ٢٠٠٦):

٣٣% من الجمهور / يؤيد تنفيذ الخطة فوراً
٣٧% من الجمهور / إعادة النظر في الخطة على ضوء الاعتراضات الأمريكية.
٢٠% من الجمهور / إلغاء الخطة

أما استطلاع الرأي الذي أجرته مجموعة "مبادرة جنيف" فقد أشار الى أن ٢٨% من الجمهور الإسرائيلي يؤيد الخطة، وفي الاستطلاع الذي أجرته جامعة تل ابيب ونشر في تاريخ ٩/حزيران/ ٢٠٠٦، في صحيفة هارتس وضح بان ٥٦% من الجمهور الإسرائيلي يرفض الخطة وفقط ٣٧% يؤيدونها وعلى ضوء هذه النتائج، فان معظم الجمهور الإسرائيلي يعارض خطة التجميع، بينما يرى عاطف المسلمي من خلال القراءة التحليلية لنتائج استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي منذ تنفيذ خطة فك الارتباط، بان غالبية الجمهور اليهودي يعتبرها خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي بصفة عامة تدعم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين[٥٩].

ثالثاً: الموقف الأمريكي والأوربي من خطة التجميع:

إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي هما الطرفان المعنيان في موضوع تسوية الصراع العربي- الصهيوني، من خلال المشروع الأمريكي للتسوية الدائمية المعروف باسم "خارطة الطريق"[٦٠]. وكان لكل منهما موقف متميز من خطة التجميع.

١- الموقف الأمريكي

عندما التقى ايهود اولمرت بالرئيس الأمريكي جورج بوش في البيت الأبيض في ٣/ايار/٢٠٠٦، ذكر اولمرت إن احد أهم أسباب توجهه الى خطة التجميع هو المصير الذي آلت إليه (خارطة الطريق)، فالفلسطينيون لم ينفذوا المرحلة الأولى منها "وقف العنف وتفكيك المنظمات المسلحة وجمع الأسلحة غير الشرعية من المواطنين الفلسطينيين" وإنهم لايستطيعون تنفيذ المرحلة الأولى في هذه الفترة بسبب خلافاتهم الداخلية وضعف موقف الرئيس الفلسطيني محمود عباس وسياسة حكومة حماس في غزة الرفضية. كما بين اولمرت للرئيس الأمريكي بان إسرائيل من جهتها نفذت أكثر من المطلوب منها وانسحبت من قطاع غزة وأزالت المستوطنات ودخلت في صراعات وتمزق داخليين شديدين في سبيل هذه القضية، وأوضح اولمرت تلك النظرية القائلة بأنه لا يوجد نضج لدى كل من الفلسطينيين والإسرائيليين لدرجة القبول بتسوية، حيث لا يستطيع الإسرائيليون التعايش مع انسحاب شامل من جميع الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، أو مع عودة اللاجئين، ولا إن الفلسطينيين يستطيعون التقدم نحو تسوية تنهي الصراع من دون الحصول على الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧ كاملة، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين. واتفقت الإدارة الأمريكية من جانبها مع إسرائيل في هذا التحليل الذي قدمه اولمرت[٦١].

وعلى هذا فان الإدارة الأمريكية لم تعارض خطة التجميع مبدئيا، بل وافقت التعاطي معها بشرط إجراء بعض التعديلات. واتفقت الإدارة الأمريكية مع

اولمرت على أن يعاد صياغة الخطة من جديد لتصبح عملياً خطة إسرائيلية – أمريكية، وتكون بمثابة خطوة على طريق التقدم لتنفيذ مشروع خارطة الطريق[٦٢].

يضاف الى ذلك أن الموقف الأمريكي من الخطة مبني على المصالح الأمريكية، أي وفق مقياس المصالح الأمريكية التي لا تنظر الى الموضوع فقط من باب الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، بل وفق الصراع الإقليمي في المنطقة[٦٣]، وكان عراب السياسة الامريكية ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر من اوائل المؤيدين للخطة، وأوصى بسرية الاتصالات الأمريكية الإسرائيلية[٦٤]، وعلى هذا فان الموقف الأمريكي يسعى لتغيير خطة التجميع لتكون اقرب ما تكون من التسوية الدائمية من ناحية مساحة الأراضي المقرر الانسحاب منها وعدد المستوطنات التي سيتم إخلاؤها في الضفة الغربية، وفقاً لمقياس المصالح الأمريكية في المنطقة.

٢- الموقف الأوربي

إن الموقف الأوربي من خطة التجميع هو أوضح من الموقف الأمريكي، حيث اتسم الموقف بالاعتراض على خطة الانسحاب الإسرائيلي من بعض المناطق والمستوطنات في الضفة الغربية، ويلاحظ أن الأوربيين باستمرار اقل انسجاماً من الأمريكيين مع المواقف والسياسات الإسرائيلية وإضافة الى معارضة خطة التجميع، فان الأوربيين يفضلون المفاوضات المباشرة مابين الفلسطينيين والإسرائيليين وتسوية الصراع تسوية دائمية وليس تسوية مرحلية[٦٥].

رابعاً: موقف مصر والأردن من خطة التجميع:

لابد من الإشارة الى موقف الدولتين العربيتين، المجاورتين لأرض فلسطين المحتلة، وهما مصر والأردن، ومدى تأثر وتأثير تلك الدولتين في

عملية التسوية الدائمية أو المرحلية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة في الجانب الأمني.

إن كل من النظامين السياسيين في مصر والاردن، ابديا تحفظاً شديداً جداً من خطة التجميع، وان النظام الأردني اعترض على هذه الخطة حيث قال الملك عبدالله الثاني في مقابلة خاصة مع صحيفة يديعنوت احرونوت في ٧/حزيران/٢٠٠٦، "إن الخطة تهدد امن دول المنطقة"[٦٦]. كما دعا في مقابلة مع التلفزيون الأردني في ٣/ آذار/٢٠٠٧، على إسرائيل؛ "إن تختار بين أن تبقى أسيرة عقلية القلعة أو السلام"[٦٧].

ونتيجة لهذا الموقف المصري والأردني المتحفظ والمعترض على خطة التجميع، ولأهميته عند الساسة الإسرائيليين، فقد سارع يهودا اولمرت فور عودته من واشنطن الى زيارة مصر والاردن، محاولاً إقناع الرئيس المصري حسني مبارك والملك عبدالله الثاني بخطته الخاصة وطمأنتهما بان هذه الخطة لن تمس امن كلا الدولتين، كما أبدى اولمرت استعداده للتباحث معهما في أهم السبل لجعل خطة التجميع ملائمة لمصالح الجميع[٦٨].

خاتمة

طرحت عدة مشاريع لمعالجة قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني، سواء عن طريق الأمم المتحدة أو عقد المؤتمرات والاتفاقات سواء ما يسمى بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ واتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني عام ١٩٩٣.

وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إدارة وتسوية الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وكان آخر ذلك، مشروع خارطة الطريق عام ٢٠٠٢ الذي أشركت به من خلال اللجنة الرباعية كل من الاتحاد الأوربي وروسيا الاتحادية والأمم المتحدة، وتضمن مشروع خارطة

الطريق تسوية نهائية شاملة دائمية بإقامة دولة فلسطينية الى جانب الكيان الصهيوني حسب حدود العام ١٩٦٧.

لم يعطِ الساسة الإسرائيليين موضوع التسوية الدائمية وخارطة الطريق أية أهمية واستعاضوا عن ذلك بالاتجاه نحو تسوية مرحلية، بدأت بخطة فك الارتباط في قطاع غزة التي نفذها ارئيل شارون عام ٢٠٠٥، ومن ثم اتجه يهودا اولمرت بعد فوز حزبه (حزب كاديما) في انتخابات الكنيست السابعة عشر عام ٢٠٠٦ وتشكيله الحكومة الإسرائيلية للإعلان عن تطبيق خطة تسوية جديدة أي خطة الفصل الجديدة، والتي سميت بخطة التجميع، وحظيت بالضمانات الأمريكية.

ومن خلال بحث ودراسة مضمون خطة التجميع وآفاق تطبيقها كتسوية مرحلية لفك الارتباط بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمواقف المحلية والإقليمية والدولية من الخطة توصل البحث الى أهم الاستنتاجات:

١- إن خطة التسوية الأولى (خطة شارون)، ليست خطة سلمية لإجراء تسوية مرحلية للنزاع، وإنما كانت تمثل الهروب الإسرائيلي من قطاع غزة نتيجة فشل الكيان الصهيوني في إخضاع الانتفاضة الفلسطينية.

٢- إن الساسة الإسرائيليين قد تبنوا خطة الفصل (فك الارتباط بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، كخيار إستراتيجي لإدارة الصراع من خلال خطوة مرحلية للتسوية محدودة في قطاع غزة، وهو نفس الخيار الذي تبناه ايهود اولمرت من خلال خطة سماها (خطة التجميع)، تهدف من وجهة نظره الى إنهاء الصراع وليس إدارته، وذلك من خلال رسم حدود إسرائيل النهائية من طرف واحد.

٣- إن خطة التجميع، أدت الى تجميد العمل بمشروع خارطة الطريق والتهرب الإسرائيلي من مستلزمات عملية التسوية النهائية.

٤- إن أهم ما في خطة التجميع هو استبعاد وتجاهل الطرف الفلسطيني عن مدار بحثها باعتباره كشريك وانه صاحب الشأن الأول فيها، لكن

الطرف الفلسطيني قادر على فرض ذاته حتى على الموقف الإسرائيلي، إذ عرف كيف يصوغ موقفه ويبلور طريقة في استعادة حقه وتقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية.

ومن المفيد الإشارة الى موضوع (الحق والقوة) كما جاء ذلك في مقالة سليم الحص (رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأسبق) في مقال له نشرته "السفير" بتاريخ ٣/ ايار/ ٢٠٠٣: "عندما يكون الحق والقوة في جانب واحد من الصراع، فلا غالب للقوة ولا غالب للحق.

وعندما يكون الحق في جانب، والقوة في جانب آخر من الصراع قد تكتسب القوة جولات ومعارك ويبقى الصراع سجالاً لمدة طويلة من الزمن ولا ينتهي إلا بانتصار الحق"[٦٩].

نعم نهاية المطاف، إن شاءالله الانتصار لحق الشعب الفلسطيني في أرضه وإقامة دولته عليها، إن مشروع خطة التجميع ليس نهاية الطريق لمخطط ترسيم الحدود الدائمية لإسرائيل، بل هو بداية طريق في أفق جديدة، لقد كان للقوة جولات وسيكون للحق صولات.

Convergence Plan 2007: Map delineation of the

permanent borders of Israel

Dr. Mohamed Gamal El Din Al Alawi
Assistant Professor / Faculty of Political Science/
University of Mosul

Abstract

The American "Road Map" project includes a permanent settlement for the Palestinian – Israeli conflict establishing a Palestinian state that lives beside Israel within safe borders. However the Israeli politicians escape committing to the project of permanent settlement heading to a temporary settlement for the conflict; starting from Ariel Sharon's disengagement plan from Gaza and ending in the new separation plan, called the assembly plan, which was declared by Ehud Olmert, the Israeli prime minister. This plan includes a unilateral withdrawal from some of the Israeli settlements in the West Bank aiming at demarcating permanent borders for Israel. The plan has got American guarantees.

Despite eliminating and ignoring the Palestinian side from the plan, the former will be able to enforce itself, even on the Israeli stand whatever it is, if it knows how to unify, form and crystallize its efforts in regaining its right in Palestine.

الهوامش

(١) محمد جمال الدين حسين العلوي، الصراع العربي – الصهيوني في السياسة الخارجية الامريكية ١٩٧٣- ١٩٧٩، دراسة تاريخية – سياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل (٢٠٠٠)، ص١.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٦٩- ٧٣.

(٣) للتفصيل عن معاهدتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، انظر المصدر نفسه، ص ص١٣٧ –١٩٧. أما بالنسبة لمؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) فإن هذا المؤتمر عقد (٣٠ تشرين الأول– ٥ تشرين الثاني ١٩٩١، وأطلق عليه مؤتمر مدريد متعدد الأطراف للسلام لحضور عدد كبير من الأطراف العربية المعنية بعملية التسوية، وانعقد تحت رعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأمم المتحدة والمجموعة الاقتصادية الأوربية ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي، وأهم أهدافه: (١) الوصول الى سلام شامل دائم في المنطقة. (٢) التعاون بين دول المنطقة من خلال التطبيع الكامل. (٣) إجراء مفاوضات متعددة الأطراف في مرحلة لاحقة خاصة قضايا التسلح. أنظر خليل حسين، وثائق مؤتمر السلام، بيروت ١٩٩٢، ص ص ٢٥-٢٦.

(٤) للتفصيل عن اتفاقيات أوسلو أنظر كتاب محمود عباس (أبو مازن) بعنوان طريق أوسلو (موقع الاتفاق يروي الأسرار الخفية للمفاوضات، ط٢ بيروت ١٩٩٤).

(٥) محمد جمال الدين حسين العلوي، المصدر السابق، ص١.

(٦) معين الطناني، الموقف الفلسطيني من خارطة الطريق.

http/www.oppe pna-net mag. mag 9-10 new pag 2.htm.

(٧) حكومة اولمرت: خطة الفصل الجديدة (التجميع) وافاق تطبيقها، ص٢.

http// www.fateh.ps/viewdoc. ap3cid=754(28/6/2006).

(٨) رئيسة تحرير مجلة مركز التخطيط الفلسطيني: خلفيات وتطورات خارطة الطريق، ص١،

http;// www.oppepan-net/mag/mag9-10newpage1.htm.

(٩) يوسف حجازي: كرونولوجيا خارطة الطريق، ص١

http;//www.oppepan-net/mag/mag9-10newpage11htm.

(١٠) انظر نص رسالة الأمين العام للامم المتحدة الى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ٧/مايس/٢٠٠٣ حول تأكيد مجلس الأمن في قراره المرقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) بشأن نص خارطة الطريق

S/200329 in 715/2003.

(١١) رئيسة تحرير مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، المصدر السابق، ص١.

(١٢) انظر نص خطاب الرئيس بوش: مجلة مركز التخطيط الفلسطيني (العدد ٧، ٨) يوليو- ديسمبر ٢٠٠٢.

(١٣) معين الطناني، المصدر السابق، ص١.

(١٤) رئيسة تحرير مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، المصدر السابق، ص٢

(١٥) للتفصيل عن الاعتراضات والتحفظات الفلسطينية والرأي العام الفلسطيني والإسرائيلي في خارطة الطريق انظر:

- د. خالد شعبان وعاطف المسلمي: شارون وخارطة الطريق، ص ص ١- ١١.

http://www.oppe.pna-net/mag/mag9-10/newoage3htm.

- جمال البابا: خارطة الطريق بين الرؤية الامريكية والتحفاظات الإسرائيلية ص ص١- ٨.

http:www.oppe.pna-net/mag/mag9-10/newpage4htm.

- عاطف المسلمي: استطلاعات الراي الاسرائيلي في خارطة الطريق ص ص١-٤.

http:www.oppe.pna-net/mag/mag9-10/newpage6htm.

- استطلاعات الراي الفلطسيني، ص ص١- ٥

http:/www.oppepna-net/mag/mag9-10/newpage5htm.

- د. خالد شعبان: المستوطنون وخارطة الطريق ص ص١- ٤.

http://www.oppe.pna-net/mag/mag9-10/newpage7htm.

- يوسف حجازي، المصدر السابق، ص١- ص١٤.

(١٦) رئيسة تحرير مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، المصدر السابق، ص٢.

(١٧) انظر نص مسودة خارطة الطريق الصادرة في ١٥/تشرين الاول/ ٢٠٠٣، في : وثائق، ص ص١٦- ١٨.

Httm://www.oppepna-net/mag/mag0-10newpage20htm(13/8/2007)

وكذلك النص الحرفي الاصلي والمعدل والملاحظات (خارطة الطريق) في:

- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ص ص١- ١١.

http://www.pnie.gov.ps/arabicquds/arabic/studies/b/studies05html (13/8/2007).

(١٨) للتفصيل عن الموقف الفلسطيني الرسمي من خارطة الطريق انظر، معين الطناني، المصدر السابق، ص ص١-١١.

(١٩) المصدر نفسه، ص٢.

(٢٠) للتفصيل عن مستقبل تطبيق خطة خارطة الطريق انظر:

- موضوع خارطة الطريق الى المجهول في كتاب المشير ابو غزالة / الولايات المتحدة/العراق / الدمار الشامل – القاهرة ٢٠٠٤، ص ص١٣٤-١٤٠.

- سليم الحص: خريطة الطريق ليست نهاية الطريق، مجلة المستقبل العربي، عدد٢٩٢، (٦/٢٠٠٣)، بيروت ص ص١٥٩- ١٦١.

- احمد عبدالامير الانباري، خارطة الطريق ام متاهة الطريق، النشرة السياسية، عدد ٤ (ايار/٢٠٠٦)، مركز الدراسات الفلسطينية بغداد، ص ص٩- ١٣.

- جمال البابا: خارطة الطريق.... الى اين ص ص١- ٨.

Httm://www.oppepna.net/mag/mag/17p3.htm. (18/7/2006).

(٢١) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص٢.

(٢٢) د. محمود محمد محارب: خطة فك الارتباط، الخلفية والنتائج، ص١

http://www.arabs48 com/print.x?cid- 7and id- 30412 (3/4/2008)

(٢٣) انظر النص الكامل لخطة شارون الخاصة بفك الارتباط والانسحاب من غزة في:

Httm://www.aljazeera.net/portal/tem ntates/ postions/ pocket pc detaild page asz? print.. 3/4/2008.pp1-4

(٢٤) د. محمود محمد محارب، المصدر السابق، ص٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص٣.

(٢٧) المصدر نفسه ص٣.

(٢٨) للتفصيل عن المستوطنات الإسرائيلية انظر: ملف فك الارتباط: المستوطنات الإسرائيلية التي سيتم إخلاء المستوطنين، ص ص١-١٠.

http://www.arabs-48com/printpcid=4/antid=30500 (3/4/2008).

(٢٩) د. محمود محارب، المصدر السابق، ص٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص٦.

(٣١) ذياب مخادمة وخالد وليد محمود، إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١٩، بيروت (صيف ٢٠٠٨)، ص٦٣.

(٣٢) د. محمود محارب، المصدر السابق، ص٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٧

(٣٤) وديع عواودة: كتاب إسرائيلي جديد، خطة فك الارتباط هي هروب من غزة، ص ص١- ٣

http://www.arabs48com/printx?cid- 19andid-30966 (3/4/2008)

(٣٥) للتفصيل عن أهم هذه الكتابات انظر:

- علي طاهر: اقتراحات أمريكية وأوربية بدمج خارطة الطريق واوسلو بعد فك الارتباط.
- انطوان شلحت: ما بعد فك الارتباط- قراءات سياسية اخرى.
- وليد ياسين: شذرات على هامش فك الارتباط هي خطوة أخرى ويأتيك المخاض.
- د.عزمي بشارة: تفكك فك الارتباط.
- عباس إسماعيل: الاعتداءات الإسرائيلية بعد فك الارتباط.
- عباس اسماعيل: فك الارتباط بين الأحادية والتعددية.

وذلك على التوالي في مواقع شبكة المعلومات الدولية:

http://www.arabs48-com.print x>cid=6and id: 28906. (3/4.2008).

7and id: 30741.

: 30646.

: 30575.

: 31611.

: 31299.

(٣٦) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢.
(٣٩) المصدر نفسه، ص٢.
(٤٠) انظر: ذياب مخادمة، المصدر السابق،ص٦٣.
ود. خالد شعبان: الخارطة الحازبية الإسرائيلية عشية انتخابات ٢٠٠٦، ص ص٣-٤.
http://oppepna-net/mag/mag/newpage 15html(1/7/2007).
وعاطف المسلمي، الجمهور الإسرائيلي بين فك الارتباط والانتخاب.
http://www.oppe-pna/netmag/mag20/newpage8html.
وياسر الزعاترة: خطة كاديما وسبيل الواجهة فلسطينياً، ص٢
http://www.aljazeera.net (2008)
(٤١) انظر: د.خالد شعبان: تركيبة الكنيست السابعة عشر، ص ص٢-٧
www.oppepan-net/kroat/grant6newpage-1htm
واشرف العجرمي : نتائج الانتخابات الإسرائيلية وأثرها على التسوية مع الفلطسينيين ص١٠.
www.oppepama.net/kroat/grant6new-page-1 htm
(٤٢) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١٣.
(٤٣) للتفصيل عن ذلك انظر:
- محسن صالح، مسار التسوية التائه، ص ص٢- ٣
http://www.aljazerra.net. (21/1/2008).
- جمال البابا: نتائج الانتخابات الإسرائيلية وأثرها على عملية التسوية، ص٢
http://www.oppe.pna.net/mag/mag22/new page 9.htm (1/7/2007)
(٤٤) حكومة اولمرت: المصدر السابق، ص ص٧-٨.
(٤٥) المصدر نفسه، ص٨.
(٤٦) المصدر نفسه، ص٩، ومحسن صالح المصدر السابق، ص ص١- ٢
(٤٧) ياسر الزعاترة: المصدر نفسه، ص٣.
(٤٨) حكومة اولمرت:المصدر السابق، ص ص٩- ١١.
(٤٩) ياسر الزعاترة: المصدر السابق، ص٣.
(٥٠) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١١.
(٥١) حزب العمل، هو من الأحزاب القديمة حيث تأسس عام ١٩٣٠ قبل قيام الكيان الصهيوني، وان موقف الحزب من عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تمثلت في التوقيع على اتفاقية اوسلو في واشنطن ١٩٩٣، ودعوة زعيمه الحالي عمير بيريتس الى التفاوض مع الفلسطينيين دون شروط.
http://arabic.cnn.com.2006.israel elections index –html (29/3/2006)
(٥٢) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١١.
(٥٣) المصدر نفسه، ص١٢.
(٥٤) للتفصيل عن ذلك انظر: - المصدر نفسه، ص١٢
- عرب ٤٨: ارتفاع حاد في عدد المستوطنين في الضفة الغربية منذ قرار حكومة إسرائيل لفك الارتباط ص ص١ – ٢.

http://www.arabs48.com. (3/4/20008)

(٥٥) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١٣.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥٧) حماس هي حركة المقاومة الإسلامية داخل فلسطين، ولدت بعد الانتفاضة الفلسطينية (١٩٨٧) والتي تعارض اتفاقية أوسلو ولاتعترف بحق إسرائيل في الوجود، فازت بالانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٦ برئاسة إسماعيل هنية. أنظر

www.ArabicCNN.com و BBCArabic.com

(٥٨) حكومة أولمرت، المصدر السابق، ص١٣.

(٥٩) عاطف المسلمي، المصدر السابق ص ص٧- ٨ و حكومة اولمرت، المصدر السابق ص١٣.

(٦٠) انظر: - يوسف حجازي المصدر السابق، ص١

- جمال البابا، المصدر السابق، ص ص١- ٨.

- سليم الحص، المصدر السابق، ص ص١٥٩- ١٦١.

(٦١) انظر: - حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١٤.

- محسن صالح، المصدر السابق، ص٣.

(٦٢) حكومة أولمرت، المصدر السابق، ص١٤.

(٦٣) المصدر نفسه، ص١٥.

(٦٤) محسن صالح، المصدر السابق، ص٢.

(٦٥) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١١، ص١٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص٥.

(٦٧) ذياب مخادعة وخالد وليد محمود، المصدر السابق، ص٧٤.

(٦٨) حكومة اولمرت، المصدر السابق، ص١٥.

(٦٩) سليم الحص، المصدر السابق ص ١٥٩.